مصر تدين سياسة الصهاينة وتوسيع الإستطيان في الأراضى الفلسطينية

الاثنين 18 مارس 2013 12:03 م

أدانت مصر سياسة الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالبت مجلس حقوق الإنسان بتنفيذ توصيات اللجنة الدولية لتقصى الحقائق بهذا الصدد.

جاء ذلك في كلمة سفيرة مصر لدى الأمم المتحدة في جنيف وفاء بسيم أمام جلسة مجلس حقوق الإنسان، التي خصصت لاستعراض تقرير اللجنة الدولية لتقصى الحقائق حول آثار الاستيطان الصهيوني على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني

وقالت "إن التقرير الدولي يمثل علامة فارقة في ضوء تأكيده على أن عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما تمثل انتهاكا صارخا للعديد من حقوق الشعب الفلسطيني، بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير وحقه فى التمتع بالوجود وحقه فى السيادة الدائمة على موارده الطبيعية، إضافة إلى إشارة التقرير إلى أن نقل المواطنين الصهاينة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر محظور بموجب القانون الإنساني الدولي، يشكل سمة محورية من سمات الممارسات الإسرائيلية فى هذا الإطار".

وجددت بسيم إدانة مصر الكاملة للممارسات والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية فى الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبرة إياها في مجملها انتهاكات جلية لحقوق الإنسان الفلسطيني، بما فى ذلك إنشاء وتطوير وتوسيع المستوطنات وعمليات التهجير لأبناء الشعب الفلسطيني من الأراضي التي تبنى عليها المستوطنات

وطالبت السفيرة - في كلمة مصر - مجلس حقوق الإنسان بأن يتخذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة فى تقرير لجنة تقصى الحقائق، وفى مقدمتها أن تقوم دولة الصهاينة بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية دون شروط مسبقة امتثالا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تقوم أيضاً بسحب جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك أن تضمن إيجاد المساءلة الكاملة عن جميع الانتهاكات التى ارتكبت فى هذا الصدد، بما فى ذلك أعمال العنف التى قام بها المستوطنون وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب.

فى ذات الإطار، طالبت بسيم بضرورة الوقوف على تقدير أعضاء لجنة تقصى الحقائق للأسس التى يمكن أن يقوم عليها عمل مجموعة العمل المعنية بموضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان فيما يخص تقييم مدى اتساق العمليات التى تقوم بها الشركات الخاصة ومؤسسات الأعمال المرتبطة بإنشاء المستوطنات مع المعايير الخاصة باحترام وحماية حقوق الإنسان.

أ.ش.أ